

**المجتمع المدني كأفق للتفكير
وكرهان حقيقي للتنمية البشرية**

**Civil society as a horizon of reflection and a real bet
for human development**

معاذ النجاري

**باحث في علم الاجتماع، جامعة سيدي محمد بن عبد
الله
فاس - المغرب**

mouad1983@gmail.com



المجتمع المدني كأفق للتفكير وكرهان حقيقي للتنمية البشرية

معاذ النجاري

الملخص:

حاولت الورقة البحثية البحث في أصول تشكل مفهوم المجتمع المدني مع التركيز على المنظور السوسيولوجي في تحديد هذا المفهوم باعتباره مجموع المؤسسات التي تتيح للأفراد التمكن من الخيرات والمنافع العامة دون تدخل الحكومة أو توسطها. وبذلك، فإن الوظيفة الأساسية لهذا المجتمع إذا ما تمكن من الوصول إلى مرحلة التماسس والتنظيم القوي والفعال، هي لعب دور الوساطة بين الفرد والمواطن الأعزل والدولة القوية مطلقة السيادة، مع إبراز أهمية المجتمع المدني في تحقيق التنمية البشرية. الكلمات المفتاح: المجتمع المدني، التنمية البشرية، الديمقراطية، السلطة، المغرب

Abstract:

The research paper attempted to research the origins of the concept of civil society with a focus on the sociological perspective in defining this concept as a group of institutions that allow individuals to gain access to public goods and benefits without government interference or mediation, and thus the primary function of this society if it is not able to reach the stage of cohesion and strong and effective organization. It is to play the mediating role between the individual and the defenseless citizen and the strong and absolute sovereign state while highlighting the importance of civil society in human development.

Keywords: civil society, human development, democracy, authority, Morocco.

1- المقدمة:

شاع استخدام تعبير "المجتمع المدني" في النقاشات السياسية والاقتصادية في الثمانينات عندما بدأ بالتشكل من خلال حركات غير تابعة للدولة تتحدى الأنظمة الاستبدادية، خاصة في وسط أوروبا وأمريكا اللاتينية وشرقها. ويعد هذا التعبير من المفاهيم الحديثة التي ترسخت بقوة في الفكر الديمقراطي. ومع تزايد أهميته، أضحى المفهوم الأكثر توظيفاً واستخداماً في أبعاد عديدة وسياقات مختلفة مما زاد من تشوشه واضطرابه وحجّب ضرورة التفكير في تأصيله النظري، وغيّب إلى حد كبير إمكانية تناوله النقدي، فبقي من المفاهيم الأكثر إثارة للنقاش لأن دلالاته لم تكن محددة بنفس الطريقة بالنسبة إلى الجميع وهذا ما يجعله مشحوناً ومحاطاً بالتباسات عديدة خاصة في استعمالات المفكرين المتنوعة له وتبنيه من طرف مختلف التنظيمات الحكومية والحزبية والنقابية.

2- المجتمع المدني: المفهوم والدلالة الاشتقاقية:

يرجع الفضل بشكل مباشر في انتشار اصطلاح المجتمع المدني إلى الكتاب المشهور الموسوم بـ "مقال في تاريخ المجتمع المدني" الذي ظهر سنة 1767 للفيلسوف الاسكتلندي التنويري آدم فيرجسون Adam Ferguson (1723-1817) حيث قدّم في هذا الكتاب نظرية تشرح مراحل تطور الإنسانية من الناحية الاجتماعية الثقافية وأقرّ بوجود ثلاث مراحل للتطور الثقافي الاجتماعي تتوزّع على النحو التالي⁽¹⁾:

-المرحلة الأولى: هي المرحلة الوحشية التي كان يتصرف فيها الإنسان وفق منطق الغريزة الحيوانية.

-المرحلة الثانية: هي المرحلة البربرية التي ظهرت فيها الملكية الخاصة حيث ظهر المجتمع التجاري القائم على المصلحة الذاتية وتحقيق الثروة.

-المرحلة الثالثة: هي مرحلة المجتمع المدني الذي ظهرت فيه الروابط الاجتماعية الراقية، مجتمع تحكمه الأخلاق، وتسوده نظم سياسية حرة وغير مستبدة، ويسيطر على النزعات البربرية والفردية والأنانية، وقد مثّلت هذه المرحلة الحضارة في جانبها المتمدين.

لا يمكن لأي مفهوم/ مصطلح، كما هو مقرر لدى الدارسين لعلم المصطلحات، أن يدرس خارج إطار السياق التاريخي الذي تكون فيه ونشأ، وعليه فالمعطيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية تؤثر بالغ الأثر في تحديد مفهوم المجتمع المدني⁽²⁾، لذلك نجد الباحث محمد الغيلاني يقول بأن البحث في جذور المجتمع المدني يكاد يكون مستحيلاً بالنظر إلى الطبيعة المعقدة والمتداخلة للتحويلات والانتقالات التي رافقت أعمال وجهود ترجمة النصوص التأسيسية للفكر الفلسفي والسياسي والاجتماعي، ويضيف قائلاً: تاريخ المجتمع المدني، يعد أطول وأقدم التواريخ كلها. ذلك أن تحول المفهوم من لغة إلى أخرى، وما واكب ذلك من انتقال لمضامين مجمل السياقات، السوسيوسياسية، والملاى بالتّنوع والتعدد حد التناقض

1- محمد عثمان الخشت، المجتمع المدني عند هيجل، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ط1، ص: 19.

2- رشيد جرموني، "المجتمع المدني بين السياق الكوني والتجربة المغربية"، مجلة فكر ونقد، عدد 97، أبريل 2008، ص: 22.

والتنافر، عبر تاريخ طويل ومعقد، يضعنا، بالنظر إلى كل هذه الحثيات أمام مفهوم تاريخي شديد الحساسية إزاء التعريفات الإجرائية والتي ربما تقلل من أهميته النظرية والمعرفية⁽¹⁾. ورغم هذه المحاذير الاستمولوجية التي أبداهها الباحث محمد الغيلاني فإن الإمساك بهذا المفهوم يقتضي من الناحية العلمية والمنهجية تحديدا واضحا يرفع عنه كل لبس، ويساعد على الاقتراب منه أكثر.

فما هي دلالة المجتمع المدني؟

2-1- الدلالة الاشتقاقية للمفهوم:

يمكن إجمال أهم ما توصل إليه الباحث أحمد الغيلاني في أن civil في اللاتينية مرادف Political في الإغريقية، كما أن Polis في الإغريقية و Civitas في اللاتينية لا يؤديان الدلالة نفسها، فمفهوم Polis له وجود مستقل بصرف النظر عن العلاقات التي تنسجها مكوناته. ومع ذلك، لا يبدو واضحا ما إذا كان لهذا التمييز تأثيراً على التعارض القائم في أزمنتنا المعاصرة بين Civil society و Political society⁽²⁾. هذا ويتحوّل الباحث إلى الإقرار بأن مفهوم المجتمع المدني له أصل فيما تركه أرسطو 350 ق.م، ويحتمل أن يكون المفهوم ترجمة مفترضة لمفهوم Potiliké Kononia الذي ورد ضمن كتابي أرسطو Politiqué و Ethique a Nicommaqué. وقد تمّت أول تجربة لترجمة الكتاب الأول إلى اللاتينية سنة 1260م ومنها إلى الإنجليزية والفرنسية وباقي لغات أوروبا⁽³⁾.

وضمن هذا التعريف العام لمفهوم المجتمع المدني، انتقل بنا المؤلف إلى الحفر في دلالاته في اللغتين الألمانية والفرنسية، فبالنسبة إلى الأولى وجد أن مفهوم Gesellschaft Burgerliche ينطوي على دالتين: فالأولى تعني المجتمع المدني، وأما الثانية فتحيل على المجتمع البورجوازي. ويحيلنا كل من مفهوم civil ومفهوم Burger على التعارض مع الدين. من هنا فإن المجتمع المدني مجتمع لا ئكي بطبيعته وفي جوهره، وهو الذي قام على أساس مناهضة الكنيسة ومجتمع الإكليروس... بل يمكن القول إنّ مسار العلمنة (Laïcité) الذي تعرضت له في الغرب، والذي طبع نهاية العصر الوسيط يبدو وكما لو أنه البداية الرسمية لتطور المجتمع المدني، كما كان الشأن مثلا مع لوك، الذي نادى بالتسامح في قلب المجتمع المدني مميزا إياه عن المجتمع الديني⁽⁴⁾.

هذا عن دلالة المصطلح في اللغة الألمانية فما هي دلالاته في اللغة الفرنسية؟ برز أول ظهور لمصطلح المجتمع المدني في اللغة الفرنسية مع ترجمة كتاب "somme de théologie" عن اللاتينية وكان ذلك سنة 1546، حيث يبدو مفهوم المجتمع المدني كمرادف للمجتمع السياسي، أي بصفته نظام قائم على التشريع

3- محمد الغيلاني، "محنة المجتمع المدني، مفارقات الوظيفة ورهانات الاستقلالية"، دفا تر وجهة نظر، العدد 6، 2005، ص: 22.

2- المرجع نفسه، ص: 44.

3- رشيد جرموني، "المجتمع المدني بين السياق الكوني والتجربة المغربية"، مرجع سابق، ص: 23.

4- محمد الغيلاني، "محنة المجتمع المدني، مفارقات الوظيفة ورهانات الاستقلالية"، مرجع سابق، ص: 45.

لتجمع من المواطنين، وقد كان الفضل في إقرار الترجمة لـ Melanchton من Koinoniapolitike بمصطلح Sociétascivilis أو Société civile ونجد أيضا تعبير Compagnie de citoyens⁽¹⁾.

ربما يظهر أن هذه اللمحة السريعة عن تجذير المفهوم داخل التربية الغربية الأوروبية على الخصوص لا يساعدنا في تكوين صورة واضحة لذلك، فربط المفهوم بالسياق التاريخي يبدو جد مهم في هذا الباب. وعليه، فمع نهاية القرن الخامس عشر جاءت ترجمة ليوناردو برونو Leonardo Brunid'arrezo لكتابي أرسطو 1438 politique و Ethique a Nicomaque بين 1416 و 1417 لتدشين مرحلة انتشار مفهوم societascivilis وتعزيز وجوده في لغات أوروبا مستفيدا من التطور الذي عرفه فن الطباعة⁽²⁾...

وقد عرف برونو بنزعتة الإنسانية، وهي نزعة ارتبطت بما كانت تواجهه فلورنسا من تهديد من طرف مملكة ميلانو، وأن ترجمة كتاب أرسطو "السياسة" تأتي كرد فكري على هذه الأحداث⁽³⁾.

فمحاولة برونو وغيره من المعاصرين الذين عملوا على ترجمة نصوص أفلاطون وأرسطو، تعبير إيديولوجي وفلسفي عن اندراج فلورنسا القرن الخامس عشر ضمن نموذج الفضيلة السياسية المدنية، أو بمعنى آخر، هي محاولة تبوأ جمهورية فلورنسا موقع الوريث الشرعي لأثينا وروما، وفي ضوء ذلك قد تمثل فلورنسا موقع الوريث الشرعي لأثينا وروما، وقد تمثل أيضا بهذا المعنى أول مجتمع مدني في التاريخ البشري. وكما ألمحنا سابقا، فإن دلالة المفهوم تثير عدة التباسات مرتبطة بعملية التبيئة التي يقوم بها كل مجتمع بما يتلاءم مع خصوصياته الثقافية والحضارية. في هذا السياق، نجد أنّ المجتمع الصيني يستعمل كترجمة للمفهوم المجتمع المدني Citizen society gongminshehui وهذا الأمر ذاته الذي حصل في التايوان، حيث استخدم الباحثون مصطلح المجتمع المتحضر wenmingshehui أو مصطلح المجتمع الحضري urbain society/ shiminshehui⁽⁴⁾.

خلاصة القول، نجد أنّ مفهوم المجتمع المدني يضرب في عمق التاريخ والثقافة الإنسانيين، ابتداء من الثقافة اليونانية القديمة لينتقل عبر عمليات استلهام هذا التراث الغني إلى اللاتينية ومن ثم إلى اللغات الوطنية للدول الأوروبية⁽⁵⁾.

حيث أن عملية الترجمة ليست عملية ميكانيكية ومعزولة عن السياق الحضاري الذي تتم فيه، ذلك أنّ التحولات التي بدأت تعرفها أوروبا ابتداء من عصر النهضة قد كانت ذات دلالة عميقة في ترسيخ هذا المصطلح ليس كمفهوم فحسب بل كتمارسه تعبر عن وجه أوروبا الجديد. فما هو المجتمع المدني إذن؟

1-المرجع نفسه، ص: 45-46.

2-المرجع نفسه، ص: 48.

3-المرجع نفسه، ص: 49.

4-المرجع نفسه، ص: 69.

5-رشيد جرموني، "المجتمع المدني بين السياق الكوني والتجربة المغربية"، مرجع سابق، ص: 25.

2-2- مفهوم المجتمع المدني:

يقدم مجموعة من المفكرين الباحثين تعريفات للمجتمع المدني تختلف وتباين من خلال وجهة نظر كل مفكر على حدة، فمثلا نجد أنّ skills يعرف المجتمع المدني بكونه مجموعة مؤسسات اجتماعية متميزة ومستقلة عن دوائر الانتماء بما فيها: العائلة والطبقة والجهة والدولة⁽¹⁾.

أمّا كارل ماركس فيرى أنّ المجتمع المدني هو الفضاء الذي يتحرك فيه الإنسان، ذاتا عن مصالحة الشخصية وعن عالمه الخاص، فيتحوّل (المجتمع المدني) إلى مسرح تبرز فوقه التناقضات الطبقيّة بجلاء، ويضع مقابل ذلك الدولة التي لا تمثل في نظره إلا فضاء بيروقراطيا يتحول فيه الإنسان إلى عضو ضمن جماعة مسيرة يقف في حقيقة الأمر غريبا بينها⁽²⁾.

في حين يرى المفكر الإيطالي أنطونيو غرامشي أنّ المجتمع المدني هو: مجموعة من البنى الفوقية، مثل النقابات والأحزاب والمدارس والجمعيات والصحافة والأدب والكنيسة⁽³⁾.

كما ينظر هيجل إلى مفهوم المجتمع المدني على أساس ثلاثيته الجدلية التي شيد عليها فلسفته من جهة، وعلى ضوء الوضع الجديد في أوروبا – وبالخصوص حاجة ألمانيا إلى دولة قوية تخرجها من تخلفها- من جهة أخرى.

وهكذا، ميز هيجل انطلاقا من الثلاثية الجدلية (الإثبات، النفي، نفي النفي) بين ثلاث مؤسسات في الحياة الاجتماعية: الأسرة، والمجتمع المدني، والدولة⁽⁴⁾.

الأسرة هي المؤسسة الأساسية وتقوم على ثلاثة أركان أو لحظات:

- الزواج الذي ينظم غريزة التناسل – دخل الأسرة أو ملكيتها- تربية الأطفال.

وفي لحظة تفكك الأسرة يبرز المجتمع المدني كنفي لها، ذلك أن الهدف من تربية الأطفال وتعليمهم هو أن نجعل منهم رجالا مستقلين قادرين على القيام بشؤونهم بأنفسهم. من هنا، فإنّ انتقالهم من وضعية الأبناء إلى وضعية الرجل المستقل رب الأسرة يجعل من كل واحد منهم غاية في ذاته، بمعنى أن كل واحد يتخذ الآخرين وسيلة لتحقيق غايته، ولا أحد منهم يستطيع الاستغناء عن الآخرين، هكذا ينشأ اعتماد متبادل بينهم، وهذا الاعتماد المتبادل بين الأشخاص المستقلين هو جوهر المجتمع المدني في نظر هيجل.

وكما أنّ الأسرة ثلاث لحظات فإن المجتمع المدني أيضا لحظات ثلاث كذلك⁽⁵⁾:

لحظة الحاجات ونظامها، ولحظة العدل وتحقيقه، ولحظة الشرطة والنقابة.

1- المرجع نفسه، ص: 25.

2- المرجع نفسه، ص: 25.

3- محمد الغيلاني: "محنة المجتمع المدني، مفارقات الوظيفة ورهانات الاستقلالية"، مرجع سابق، ص: 25.

4- محمد عابد الجابري: المجتمع المدني إضاءات وشهادات، مجلة مواقف، العدد 39، ط1، ماي، 2005، ص: 16.

5- المرجع نفسه، ص: 17.

تتمثل اللحظة الأولى في أنّ المكون الأساسي للمجتمع المدني هو الفرد، وأنّ الغاية الأهمّ هي المصلحة الذاتية له والتي تحددها حاجاته المتكاثرة والمتوالدة. فبالإضافة إلى الحاجات الاجتماعية الطبيعية من مأكل ومسكن وملبس والتي يحتاج توافرها إلى اعتماد متبادل، توجد حاجات يخلقها الأفراد كالتعليم والاستشفاء والسياحة والتوسع في المصنوعات إلخ، وكلها تزيد من ضرورة الاعتماد المتبادل بين الأفراد، وتقتضي تقسيم العمل، ممّا يؤدّي إلى ظهور ثلاث طبقات في المجتمع هي: طبقة المزارعين ومسكنهم الريف، وطبقة التجار والصناع ومسكنهم المدن، وطبقة الموظفين القائمين على شؤون الإدارة والنظام في المجتمع.

أما اللحظة الثانية لحظة العدل، فتتمثل في كون الاعتماد بين الناس في المجتمع المدني واسع ومعقد ومتنام، وهو لذلك يحتاج إلى تنظيم وإلى قوانين تُداع بين الناس ليعرفوها.

ومن هنا تتحدّد اللحظة الثالثة، لحظة الشرطة والإدارة على العموم⁽¹⁾ فالقوانين التي مهمتها حماية الحقوق تحتاج إلى من يسهر على تطبيقها (الدولة).

تأسيساً على ما سبق، فإنّ الأسرة في ثلاثية هيجل الجدلية تمثّل لحظة الأطروحة، في حين يمثل المجتمع المدني مرحلة النقيض، لتأتي الدولة كلحظة ثالثة، لحظة التركيب، فالتقدم في هذا المجال يمر من الأسرة إلى المجتمع المدني ثمّ إلى الدولة، وهي قمة التقدم في التطور الاجتماعي. أمّا الأسرة فتتمثل لحظة الكلّي لأتّها كيان روحي واحد مهما تعدد أفرادها. أما المجتمع المدني فيشكل لحظة الفردي، لأن الفرد والفرديّة هما الحقيقة الأولى فيه. وتمثّل الدولة مرحلة المشخص، وهي المرحلة التي تتحقق فيها الحرية الموضوعية التي لا شقاق فيها ولا نزاع.

ويرى هيجل أنّ المجتمع المدني يتموقع في الفرق الموجود بين الأسرة والدولة، وإن تكونه يأتي في فترة لاحقة عن الدولة التي تسبقه كواقع مستقل، حتى يتمكن من البقاء. وعلاوة على ذلك، فإنّ إنشاء المجتمع المدني يرجع إلى العالم الحديث، فهو وحده الذي اعترف له بالحق في الوجود بكل ما يحمله هذا التحديد من معنى⁽²⁾.

إنّ المجتمع المدني، بوصفه مجتمعا بورجوازيًا، يمثّل في نظرية هيجل قطاعًا من المجتمع العام الذي تدور همومه ومشاغله حول السوق. وهذه نقطة من الأهمية بمكان، حيث أنّ السوق هو المجال الذي يطغى فيه التعاقد الحر وتنمو بفضلها الملكية الخاصة. والعلاقة بين الملكية الخاصة والسوق هي علاقة جدلية طبعا من حيث أنّ السوق تتوسع بتوسع الملكية الخاصة، وفي نفس الوقت تنمو الملكية الخاصة مع دينامية

1- محمد عابد الجابري، المجتمع المدني إضاءات وشهادات، مجلة مواقف، مرجع سابق، ص: 20.

2- علي الكنز: "المجتمع المدني في البلدان المغاربية، بعض التساؤلات" ضمن الكتاب الجماعي وعي المجتمع بذاته، عن المجتمع المدني في المغرب العربي، (إشراف عبد الله حمودي)، مجموعة أعمال ندوة معهد الدراسات عبر الإقليمية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا وآسيا الوسطى بجامعة برنستون بالولايات المتحدة، أبريل 1996 منشورات دار توبقال والدار البيضاء، 1998، ص: 21.

السوق⁽¹⁾. أما Dominique Colas فيعتبر المجتمع المدني عبارة عن حياة اجتماعية منظمة انطلاقاً من منطلق خاص بها وبخاصة الحياة الجماعية التي تضمن دينامية اقتصادية وثقافية وسياسية⁽²⁾.

في حين يعرفه برتراند بادي بأنه كل المؤسسات التي تتيح للأفراد التمكن من الخيارات والمنافع دون تدخل أو وساطة من الدولة⁽³⁾. ويعرفه وايت جوردون بأنه مملكة توسطية تقع بين الدولة والأسرة، وتقطبها منظمات منفصلة عن الدولة، وتتمتع باستقلال ذاتي في علاقتها معها، وتتشكل طوعاً من أفراد يهدفون إلى حماية مصالح أو قيم معينة⁽⁴⁾.

كما يعرفه عبد الغفار شكر بأنه مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة، التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها، ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح، والإدارة السلمية للتنوع والاختلاف⁽⁵⁾.

ويعرف الحبيب الجنحاني المجتمع المدني بأنه نقيض المجتمع الديني التيوقراطي الذي تزعم فيه السلطة السياسية أنها تستمد شرعيتها من السماء، بهذا لا يحق للبشر محاسبتها. وهذا ما نعنيه بالمجتمع الديني، وليس المجتمع المتدين، ذلك أننا نجد مجتمعات مدنية، ولكن سكانها متدينون⁽⁶⁾. وكذلك، فالمجتمع المدني هو نقيض المجتمع الشمولي الاستبدادي ونقيض المجتمع القبلي أو الطائفي⁽⁷⁾.

وترى هويدا عدلي أن المجتمع المدني يشير إلى مجموعة التنظيمات الطوعية والاختيارية القائمة فعلاً في معظم المجتمعات المعاصرة، مثل النقابات المهنية والعمالية واتحادات رجال الأعمال، واتحادات المزارعين والجمعيات الأهلية وغيرها من تنظيمات⁽⁸⁾.

أما محمد عابد الجابري فيرى أن المجتمع المدني هو النتيجة العملية للتحول الديمقراطي، التحول الذي يتم بفعل تطور داخلي للمجتمع، ولكن أيضاً بفعل النضال من أجل تحقيقه عبر مطالب معينة كمطالب حقوق الإنسان والمواطن⁽⁹⁾.

1- عبد الله حمودي: المجتمع المدني في المغرب العربي، تجارب، نظريات وأوهام"، ضمن الكتاب الجماعي وعي المجتمع بذاته، عن المجتمع المدني في المغرب العربي، " (إشراف عبد الله حمودي)، مجموعة أعمال ندوة معهد الدراسات عبر الإقليمية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا وآسيا الوسطى بجامعة برنستون بالولايات المتحدة، أبريل 1996 منشورات دار توبقال والدار البيضاء، 1998، ص 223.

2- عبد القادر العلمي: في الثقافة السياسية الجديدة، منشورات الزمن، العدد 47، 2005، ص: 167.

3- المرجع نفسه، ص: 167.

4- المرجع نفسه، ص: 167.

5- عبد الغفار شكر: المجتمع الأهلي ودوره في بناء الديمقراطية، دار الفكر المعاصر، بيروت، 2003، ص: 37.

6- الحبيب الجنحاني: المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، منشورات الزمن، العدد 49، 2006، ص: 36.

7- المرجع نفسه، ص: 36.

8- هويدا عدلي، "دور منظمات المجتمع المدني في صنع سياسة للرفاهية الاجتماعية في الوطن العربي: حالة للمنظمات غير الحكومية"، ضمن الكتاب الجماعي: دولة الرفاهية الاجتماعي (إشراف السيد أحمد النجار وآخرون)، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمتها مركز دراسات الوحدة العربية، بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية، بيروت، 2006، ص: 498.

9- محمد عابد الجابري، المجتمع المدني: بين المعنى والمفهوم "سلسلة مواقف، العدد 39 ماي 2005، ص: 14.

ويرى أحمد زايد، أنّ المجتمع المدني يفهم عادة على أنه شبكة المؤسسات التي تقع خارج نطاق سلطة الدولة. وقد يفهم من هذا أنّ المجتمع المدني هو كل ما يقع خارج كل ما هو رسمي أو خارج كل ما يمت لسلطة الدولة بصلّة⁽¹⁾.

في حين يرى تركي الحمد أنّ مفهوم المجتمع المدني ظهر كتنبؤ مضا، وكتبشير مستقبلي بالمرحلة الاجتماعية القادمة⁽²⁾.

وتجدر الإشارة إلى أنّ مفهوم المجتمع المدني يتداخل مع معنى المجتمع الأهلي واسع الانتشار في الكتابة السياسية العربية في المشرق، إلى درجة يكاد الواحد منهما يؤدي في الاستعمال الوظيفية الدلالية التي للآخر، والواقع أنّ بينهما مساحة من التقاطع موجودة على الرغم من التمايز الماهوي، إذ يشار إلى مؤسسات المجتمع المدني والمجتمع الأهلي على السواء بوصفها المؤسسات الاجتماعية التضامنية التي يقع تأليفها وغالبا ما تكون لذلك التأليف وظيفية دفاعية يؤمن بها المجتمع بالقدر الضروري من استقلاله في مواجهة فاعلية التدخل السياسي والاجتماعي للدولة أو للسلطة المركزية، وتشترك القبيلة والعشيرة والطائفة والمذهب والعائلة في هذا، وهي بنى المجتمع الأهلي و مع النقابة والرابطة الحقوقية للمستهلك، والمنتمى الثقافي إنّها بنى ومؤسسات المجتمع المدني⁽³⁾.

على أنّ ذلك ليس أكثر من توافق عابر بين نمطين من الاجتماع (المدني) يختلفان في مضمون الرابطة التي يتحقق فيها ذلك الاجتماع، حيث يمكن للقبيلة، وللعشيرة، وللطائفة أن تؤدي بكفاءة كبيرة وظيفية امتصاص مشاكل الفرد المنتسب إليها، وتأمين الحماية الضرورية له من السلطة، واحتكارها العنف الشرعي والعرفي. وقد أقامت تجارب بعض البلاد العربية الدليل الكافي على أنّ بنى المجتمع الأهلي تستطيع ملء الفراغ الناجم عن غياب الدولة أو تراجع القدرة لديها بفعل فاعل على أداء وظائفها الطبيعية. ومع ذلك، فإن قوام تلك البنى والمؤسسات، نعني العشيرة والطائفة والمذهب وما في معناها وسلالتها، قوام سلطوي تتجمع فيه منتهى مظاهر الاستئثار والتفرد بالسلطة، ويكتسي رداء القمع المنظم. فمراتبية السلطة وهرمية العنف في تلك البنى ترسم لذلك التضامن حدودا عصبية على التعديل والاختراق، بعد أن تكون قد قررت شكله ومضمونه كتضامن عصبوي قائم على علاقة النسب الدموي، أو الولاء الرمزي للفرد (أو الجماعة الروحية)، فضلا عن أنه تضامن ينطوي على تضاد مادي صارخ في شروط المعاش، وتديبر الثروة والسلطة: حيث التأليف المستحيل بين اليسر والعسر، بين البذخ والفاقة بين الوجاهة والوضاعة، السلطة والخضوع، التملك والحرمان...وهي عناصر تكوين التضامن الأهلي العصبوي⁽⁴⁾.

في مقابل ذلك، يصنع التضامن المدني الحديث قواما مختلفا في الطبيعة للاجتماع الإنساني، فهو إذ يبقى على عصبية الضرورية ضد الانتظام والاشتغال المؤسسي القهري للدولة، يؤسسه على قاعدة تنظيمية

1- أحمد زايد، "المجتمع المدني" المجال والفاعلية"، مجلة سطور، العدد 2، فبراير 1998، ص: 24.

2- تركي الحمد، "ما هو المجتمع المدني"، جريدة الشرق، العدد 7306، الأحد 1998/12/29.

3- عبد الإله بلقزيز، في الديمقراطية والمجتمع المدني، إفريقيا الشرق، بيروت، 2003، ص: 20.

4- المرجع نفسه، ص: 21.

مختلفة، ويمنح السلطة فيه مضمونا على درجة من الحداثة عميقة. هنا لا تكون السلطة (سلطة المؤسسة) فردية أو مزاجية ولا تقوم بالدين أو برابطة الدم أو بعصبية الإقليم، وإنما تكون سلطة عمومية معروضة للتداول، تمتنع عن الاحتكار والاستئثار تحت أي ظرف من الظروف، في نفس الوقت الذي ينتظم فيه التضامن المدني على مبدأ المصلحة، ويخضع إلى علاقات القوة التي تقرر وجهة تبنيه التنظيمي. وبكلمة، ففيما يتجه التضامن الأهلي الموروث إلى إعادة إنتاج العلاقة السلطوية فيه، يتجه التضامن المدني الحديث إلى إرساء نفسه على قوام من العلاقة الديمقراطية. في هذا فقط نستطيع أن نتمثل الاختلاف المفهومي بين المدني والمجتمع الأهلي⁽¹⁾.

نخلص في النهاية إذن إلى أن المجتمع المدني لا يشتغل إلا في مجتمع ديمقراطي يحترم حقوق الإنسان ويعمل على تثبيتها وتكريسها في جميع المجالات والأصعدة والمستويات. كما أن المجتمع المدني من حيث المبدأ، نسيج متشابك من العلاقات التي تقوم بين أفرادها من جهة، وبينهم وبين الدولة من جهة أخرى. وهي علاقات تقوم على تبادل المصالح والمنافع والتعاقد والتراضي والتفاهم والاختلاف والحقوق والواجبات والمسؤوليات، ثم إن هذا النسيج من العلاقات يتطلب حتى يكون ذا جدوى، أن يتجسد في مؤسسات طوعية اجتماعية واقتصادية وثقافية وحقوقية متعددة⁽²⁾.

2-3- المنظور السوسيولوجي في تحديد مفهوم المجتمع المدني:

لم تتداول السوسيولوجيا بكيفية واضحة مفهوم المجتمع المدني إلا في العقود الثلاثة الأخيرة خاصة مع ازدياد اهتمام علماء الاجتماع بمسائل السلطة والأحزاب والنخب السياسية، بحيث سيشكل هذا المفهوم عنصرا أساسيا، في كل الأبحاث التي سعت إلى اكتشاف منطق اشتغال الحقل السياسي وآلياته، مثلما سعت إلى بناء نظرية عامة للسلطة منسجمة ومرتبطة بأوضاع وتجارب اجتماعية معينة.

غير أن الملاحظة الأساسية على التداول السوسيولوجي لهذا المفهوم هي غلبة الصياغة الإجرائية عليه. وهي صياغة تستهدف تقليص حدة التعارضات والتناقضات في الحقل الدلالي، وذلك بالتركيز على القواسم المشتركة والعناصر الثابتة، التي ألح عليها أغلب من ساهموا في تأسيس وبلورة هذا المفهوم، خاصة في أصوله الفلسفية البعيدة⁽³⁾.

وقد جاء في كتب السوسيولوجيا السياسية أن المجتمع المدني هو مجموع المؤسسات التي تتيح للأفراد التمكن من الخيرات والمنافع العامة، دون تدخل أو توسط الحكومة. وبذلك، فإن الوظيفة الأساسية لهذا المجتمع إذا ما تمكن من الوصول إلى مرحلة التماسس والتنظيم القوي والفعال هي لعب دور الوساطة بين الفرد والمواطن الأعزل، والدولة القوية المطلقة السيادة.

1- المرجع نفسه، ص: 22.

2- عبد الغفار شكر، المجتمع الأهلي ودوره في بناء الديمقراطية، مرجع سابق، ص: 40-41.

3- عمر برونوسي، "مفهوم المجتمع المدني بين الفلسفة السياسية الغربية والسوسيولوجيا المعاصرة: محاولة في التركيب" مجلة فكر ونقد، العدد 37، 2001، ص: 30.

وتقوم ثقافة المجتمع المدني على ثلاثة أركان:⁽¹⁾

- الركن الأول: ويقتضي توفر إرادة الفعل الحر والطوعي. لذلك، فالمجتمع المدني يختلف عن الجماعات القرابية مثل الأسرة والعشيرة والقبيلة والتي لا دخل للفرد في اختيار عضويتها.
- الركن الثاني: وهو أن المجتمع المدني مجتمع منظم، يساهم في خلق نسق من المؤسسات والاتحادات التي تعمل بصورة منهجية خاضعة في ذلك إلى معايير منطقية و إلى قواعد وشروط وقع التراضي بشأنها.
- الركن الثالث: وهو ركن أخلاقي سلوكي ينطوي على قبول الاختلاف والتنوع بين الذات والآخرين، وعلى الالتزام في إدارة الخلاف داخل وبين مؤسسات المجتمع المدني وبينها وبين الدولة، بالوسائل السلمية، وفي ضوء قيم الاحترام والتسامح والتعاون والتنافس والصراع السلمي.

إنّ المجتمع المدني في تتبع نشأته التاريخية منذ القرن الثامن عشر، وباعتباره الكيان المعادي للاستبداد أو المجال البعيد عن سلطة الدولة الذي يضمن الوجود الاجتماعي والسياسي بالأسلوب الديمقراطي لمختلف الأفراد والجماعات. بمعنى آخر، يمكن القول إنّ المجتمع المدني في دلالاته العامة يشير إلى بناء نظام سياسي اجتماعي مدني، خارج نطاق النظام الشمولي والبيروقراطي وهيمنة الإكليروس، بعيدا عن نظرية الحق الإلهي، ينزل به من السماء إلى الأرض، ومن الحق الإلهي إلى الحق الطبيعي، ومن مشروعية الكنيسة ورجال الدين والنبلاء، إلى مشروعية الإدارة العامة وإلى الإنسان كمصدر لبناء المشروعية الدستورية للنظام السياسي، وكتعبير عن مبدأ المواطنة وحقوق الإنسان خاصة في إطار المتغيرات الدولية الراهنة التي أحدثت تغييرات عميقة في مجمل النظريات السياسية ومناهجها ومفاهيمها كاستجابة للمتغيرات في الواقع المعاش سياسيا واقتصاديا. معنى ذلك أن المفهوم ينتمي إلى الحقل السوسيولوجي ويشكل تعبيرا عن الحركة المجتمعية (فاعلية الحوامل الاجتماعية والطبقية الحديثة) في إعادة بنائها للمجال العام سياسيا وتنمويا⁽²⁾.

3- المجتمع المدني بالمغرب:

3-1- نبذة تاريخية:

رغم أنه لا جدال في كون نشأة المجتمع المدني لا تختلف كثيرا في البلاد العربية نظرا لكون هذه الشعوب تتقاطع في مجموعة من الخصائص والملابسات التاريخية والسوسيو ثقافية، فإن وجود تمايزات وسط التقاطعات ميزة أساسية طبعت تجربة ميلاد المجتمع المدني بالمغرب. ولعله في الجوهر، أن نثير في هذا المحور، مسألة أساسية تتمثل في أن المغرب وأيضا باقي البلدان العربية، عرفت أشكال من التنظيمات الاجتماعية التي ساهمت بدور فعال في تأطير المجتمع والقيام ببعض المهام الأساسية في عدة مستويات.

1- المرجع نفسه، ص: 32.

2- فؤاد عبد الجليل الصلاحي، "المنظور السوسيولوجي في تحديد مفهوم المجتمع المدني"، مجلة الفكر العربي المعاصر، العدد 140، 2007، ص: 44.

وإذا عدنا إلى المغرب نجد عبر مختلف المراحل التاريخية التي مر منها قد عرف أشكالا متعددة للتأطير الاجتماعي من أجل الإدماج. كما عرف أصنافا شتى من المؤسسات التي كانت تتولى مهام التأطير والتربية والتنشئة الاجتماعية بهذا المجتمع، منها ما كان مرتبطا بالبنية الاجتماعية التي كانت تكونه كالعائلة والجماعة (مؤسسة القرية)، والقبيلة، أو ما كان مرتبطا بالأنساق الدينية أو الاقتصادية، كالطوائف الدينية والزوايا، أو الطوائف الحرفية والتعاونيات إلخ... وأمام التغيرات المجتمعية المتوالية التي تمس هياكل كل مجتمع وبنياته بفعل التطور، ما كانت هذه المؤسسات لتصمد أمام قوة التطور وديناميكيته، فظهرت تنظيمات جديدة إلى جانب القديمة للتأطير الاجتماعي، خاضعة هذه المرة إلى قانون الحريات العامة⁽¹⁾، حيث تم إنشاء العديد من الجمعيات باهتمامات متنوعة، كما أدى التنافس بين الأحزاب الوطنية إلى تكوين عدة جمعيات قريبة منها، أو موازية لها كالشبيبة الاستقلالية، وبنات الاستقلال، وفتيات الانبعاث والعصبة المغربية للتربية الأساسية، ومحاربة الأمية، والكشفية الحسنية التي انفصل عنها معظم قادتها وأطرها وأسسوا منظمة الكشاف المغربي، وكل هذه التنظيمات مرتبطة بحزب الاستقلال، ولعبت دورا أساسيا في شق وبناء طريق الوحدة، وفي عمليات التشجير، وغيرها من الأعمال والأنشطة الاجتماعية والثقافية والبيئية، كما كانت هناك جمعيات مرتبطة بحزب الشورى والاستقلال، غير أن حضورها كان أضعف نسبيا⁽²⁾.

وقد أدت التراجعات التي عرفها الحقل السياسي منذ بداية الستينات، والحصار الذي ضرب على القوات الحية بصفة عامة، وما صاحب ذلك من قمع ممنهج، ومصادرة للحريات العامة، وهيمنة النفوذ المخزني التقليدي كوجه من أوجه الحكم المطلق، إلى التقليص نسبيا من حركية النسيج الجمعوي التلقائي، وذي التوجهات الوطنية الحداثية، ووضعت الحواجز للحيلولة دون توسعه. ولم يؤد الوجه القمعي الذي أبانت عنه الدولة إلى إيقاف حيوية المجتمع، بل كان رد الفعل هو أن المجتمع أصبح يرى في الدولة خصما لا مجال للتعاون معه، وتأججت ثقافة الصراع، وانعدام الثقة، وأضحت المنظمات النابعة من المجتمع رديفا للقوى السياسية الديمقراطية في مواجهة آلة القمع المخزني، والدفاع عن الحريات، وحماية كرامة المواطنين. وفي هذا السياق تأسست العصبة المغربية لحقوق الإنسان سنة 1988، وتعددت بعد ذلك المنظمات الحقوقية، وتكونت عدة جمعيات نسائية للدفاع عن حقوق المرأة، والمطالبة بالمساواة وفق ما تقتضيه الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، المعتمدة في 18 دجنبر 1979، وفي نفس المرحلة عرفت المنظمات الوطنية للشباب حركة نشيطة، وفتحت جسور التعاون والتنسيق فيما بينها، وباعتبارها مرتبطة بالقوى الديمقراطية، فقد كان للتنسيق بينها أثرا إيجابيا على المشهد الحزبي، حيث بدأ التحول بشكل واضح للثقافة السياسية بتراجع ظواهر الأحادية والإقصاء والتنافر، وانفتاح الأحزاب

1- علي الشعباني، "المؤسسات الاجتماعية وأشكال التأطير الاجتماعي"، منشورات جمعية الشعلة للتربية والثقافة، دار النشر المغربية، 2006، ص: 33

2- عبد القادر العلمي، في الثقافة السياسية الجديدة، مرجع سابق، ص: 180.

الوطنية على التعاون لبناء المجتمع الديمقراطي، بعد أن أدركت القيادات الحزبية أن أي حزب لن يستطيع بمفرده تحقيق التغيير المنشود⁽¹⁾.

وفي غمرة الصراع والمواجهات بين الدولة والمجتمع، وتعميقا لتوجه منحرف، قامت الإدارة المخزنية باختلاق ما عرف بـ (الأحزاب الإدارية)، كما أنشأت "جمعيات جهوية"، أصبحت تعرف لدى الرأي العام بـ (جمعيات السهول والجبال والوديان...)، وأغدقت عليها الكثير من الأموال والمساعدات من خزائن الدولة، وذلك في محاولة لفك العزلة التي أصبحت تشعر بها سلطات المخزن في مواجهة المجتمع من جهة، ومن أجل تحجيم الأحزاب الديمقراطية والمنظمات المنبثقة عن المجتمع وإقصائها من جهة أخرى، وساهم ذلك في ترسيخ ثقافة الموالاتة والتبعية والخضوع، وهي الظواهر التي تتنافى مع مبادئ الديمقراطية وقيم المواطنة وتتعارض مع أحد المرتكزات الأساسية التي لا تقوم للمجتمع المدني قائمة بدونها، ألا وهي الاستقلالية⁽²⁾.

3-2- تطور المجتمع المدني في المغرب الحديث:

يمكن اعتبار ظهور المجتمع المدني في المغرب أحد أهم التحولات الأساسية التي عرفها المجتمع المغربي في السنين الأخيرة من القرن الماضي، فقد أصبح لمفهوم دولة الحق والقانون دلالة أكثر وضوحا وتجسيدا، وأصبح المسؤولين في أجهزة الدولة، بالإضافة إلى مختلف الفعاليات الثقافية والسياسية في البلاد، يتكلمون عن ضرورة التمسك بالطابع القانوني للدولة، كما ظهرت إلى الوجود مجموعة من التنظيمات الخارجة عن مراقبة الدولة المباشرة، وأصبحت تلعب دورا كبيرا في الحياة اليومية للمواطنين، كما هو الشأن بالنسبة إلى الجمعيات الحقوقية المهتمة بحقوق الإنسان والجمعيات الجهوية⁽³⁾.

ويرى عبد الله ساعف، أن الاستعمال العادي للمجتمع المدني يطرح بوصفه مجموعة من الحدود أمام هيمنة الدولة وضد هيمنة أجهزتها الإدارية، والأمنية وسلطاتها الاستخباراتية. فالمجتمع المدني يذهب بالموازاة مع ذلك إلى توسيع فضاء الحريات⁽⁴⁾. ويعود بروز الحديث عن المجتمع المدني بالمغرب إلى بداية عقد التسعينات، حيث تداخلت جملة من الأسباب والعوامل الذاتية والموضوعية نجمها على النحو الآتي⁽⁵⁾:

* العامل السياسي: مع مرحلة الانفتاح السياسي الذي شهده المغرب والذي تبلور بوضوح مع الديمقراطية المتصاعدة للمؤسسات والتطور الذي لم يسبق له مثيل للحركة من أجل حقوق الإنسان.

1- عبد القادر العلمي، في الثقافة السياسية الجديدة، مرجع سابق، ص: 181.

2- المرجع نفسه، ص: 182.

3- حسن قرنفل، المجتمع المدني والنخبة السياسية إقصاء أم تكامل، مطابع إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 1997، ص 53.

4- Abdallahsaaf, "l'hypothèse de la société civile au Maroc", in: la société civile a Maroc, (collectif); SMER, Rabat, 1992, p: 12.

5- محمد زين الدين، "المجتمع المدني بالمغرب: أية علاقة؟" المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية عدد 65، نونبر- دجنبر 2005، ص ص: 123-124.

* العامل الاقتصادي: مع بداية عقد الثمانينات شهد المغرب اختلالات اقتصادية داخلية قادت السلطات تحت ضغط صندوق البنك الدولي إلى تبني سياسة استقرار قائمة بالأساس على ثلاثة محاور رئيسية:

- تصحيح التوازنات الاقتصادية

- تقليص حجم القروض

- صرامة مالية كبيرة في تدبير الملفات الاجتماعية

لقد قادت سياسة التحرير الاقتصادي، والتي تبلورت بوضوح مع تدشين سياسة الخصخصة التي قادها المغرب بجرأة، إلى تخلي الدولة عن جزء من مسؤولياتها للقطاع الخاص أو الجمعيات، ففي خطاب لجلالة الملك الحسن الثاني بمناسبة خطاب العرش ليوم 3 مارس 1988 حينما أشار إلى أن دور الدولة لا ينبغي أن يبقى دور مساعدة وتحمل، بل دور المرافق والضامن لحسن سير الاقتصاد الليبرالي.

وإذا كان المغرب قد قطع أشواطاً هامة في مسلسل الخصخصة، فإن فعاليتها تتوقف على ضرورة جلب الاستثمارات الأجنبية التي تظل شرطاً رئيسياً لإنجاحها. فالخصخصة والاستثمارات الأجنبية المباشرة عنصران أساسيان يرتبطان بشكل مباشر بمسألة تحرير الاقتصاد الوطني الذي يفرض مبدئياً على المغرب بأن يحقق معدل نمو يصل إلى 5% من الناتج الإجمالي ونسبة من الاستثمارات تصل إلى 26% سنوياً الأمر الذي لم يتحقق إلى حد الآن لأن الرهان على مجتمع مدني قوي يتطلب وجود اقتصاد قوي وفعال، فالعلاقة جدلية بين الاثنين.

* العامل الاجتماعي: مست سياسة التقويم الهيكلي مجالات متعددة، فتقليص دعم المنتوجات الأساسية، وانخفاض المصاريف الخاصة بقطاعي التربية والصحة والإسكان أصاب في العمق النسيج القروي بشكل عام والطبقات المستضعفة بشكل خاص الأمر الذي انعكس سلباً على مستوى الفقر والبطالة... فقادت كل هذه العوامل مجتمعة إلى اضطرابات 1984 ووجنب 1990 فكان من الطبيعي أن يتم احتواء هذه الاضطرابات الاجتماعية بهيكلية مجال جديد ألا وهو مجال العمل الجمعي الذي يشكل قاطرة أساسية للمجتمع المدني.

* العامل الخارجي: شهد عقد التسعينات تحولاً نوعياً في مسار العالم، فبعد إقبار نظام الثنائية القطبية ساد نظام عالمي جديد قوامه نشر مفاهيم العدالة والمساواة وحقوق الإنسان والحريات الفردية ومساهمة المجتمع المدني. وقد لعبت المنظمات الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة دوراً هاماً في التشجيع على خلق الحركات الجمعوية، فانتشرت المؤتمرات التي تعالج بالدرس والتحليل هذه القضايا، حيث نجد من أبرزها مؤتمر بيروت في 19-22 مارس 2004 الذي نظمه مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان بالتعاون مع جمعية الدفاع عن الحقوق والحريات "عدل"، والمنظمة الفلسطينية لحقوق الإنسان، وبالتنسيق مع الشبكة الأورو متوسطية لحقوق الإنسان، والفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان، وبمشاركة 87 مشاركاً ومشاركة يمثلون 52 منظمة غير حكومية في 13 دولة عربية، وأيضاً مؤتمر القاهرة في 5-7 يوليو 2004

الذي نظمه مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، والمنظمة المصرية لحقوق الإنسان، ومجلة السياسة الدولية بحضور نحو 100 مشارك ومشاركة من 15 دولة عربية لينتهي بإصدار توصيات حول أولويات الإصلاح في العالم العربي وآلياته.

ويمكن القول بصفة عامة أنه، ومنذ بداية العقد الأخير من القرن العشرين، اتسعت اهتمامات المجتمع المدني في المغرب بشكل أكبر، وأصبح يقترح مختلف المجالات، ويقوم بدور أكثر فاعلية في الحياة العامة، فمن الميادين الجديدة التي أصبح المجتمع المدني يهتم بها في هذه المرحلة، محاربة الرشوة وحماية المال العام، وحماية المستهلك. وتُحقِّقُ الجمعيات المتعددة سواء على مستوى الأحياء، أو على صعيد المدن والقرى، عدة إنجازات تنموية وتقوم بمبادرات إيجابية لحماية البيئة، فضلا عما تقوم به من تربية على المواطنة وحقوق الإنسان، والعمل على إقرار المساواة بين المواطنين إناثا وذكورا، واحترام سيادة القانون، ومحاربة الأمية والفقر والتمهيش، والوقاية الصحية، ومساعدة المرضى من ذوي الاحتياجات، والدفاع عن مصالح مختلف الفئات الاجتماعية وحقوقها، وإشاعة ثقافة التضامن والتعاون من أجل المصلحة العامة⁽¹⁾.

4- دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية البشرية:

تعاطم الاهتمام نظرية وممارسة بالمجتمع المدني، كما تناسلت مستويات الحاجة إلى توظيفه داخل حقل الخطابات الأكاديمية السياسية والإعلامية، والاستعانة به كبديل عن الدولة أو عن تنظيمات ومؤسسات أخرى. إنَّها حاجة مزدوجة؛ نظرية وعملية تزايدت في العقدين الأخيرين؛ في نهاية القرن العشرين، والعقد الراهن من بداية القرن الواحد والعشرين⁽²⁾.

يساهم المجتمع المدني بدور فعال في تحقيق التنمية البشرية لاعتبارات عديدة⁽³⁾:

* تجذر ثقافة العمل الجماعي التطوعي القائم على التكافل والتضامن والتشارك في تاريخنا العربي المشترك، فبالرغم من اتجاهه نحو الاندثار في المدن العربية، إلا أنَّ هذا الإرث الثقافي مازال يحظى بالممارسة المنتظمة في الأرياف والقرى وفي بعض المناسبات والمواسم (الحرث والحصاد والأعراس، الحج...) (المبادرة الوطنية للتنمية البشرية)، وفي ملتقيات شيوخ وأعيان القبائل والعشائر، وفي دروس وخطب فقهاء الدين وأئمة المساجد ثم في ممارسات وخدمات نقابات الأشراف والطرق الصوفية ومساهمات التنظيمات المهنية والحرفية والتجارية.

* التحديات العالمية الكبرى التي أصبحت تفرض نفسها على الساحة العربية، وفي مقدمتها ثقافة العولمة بمتغيراتها وتداعياتها السلبية والإيجابية، برهاناتها وإكراهاتها الحاضرة والمستقبلية، ومجتمع الإعلام

1- عبد القادر العلمي، في الثقافة السياسية الجديدة، مرجع سابق، ص: 184.

2- محمد شكري سلام، "المجتمع المدني بين الواقع والإيديولوجيا"، عالم الفكر، العدد الرابع المجلد 36، أبريل - يونيو 2008، ص: 25.

3- الغالي أحرشواو، "المجتمع المدني العربي ورهانات التنمية المستدامة"، مجلة علوم التربية، العدد 36، فبراير 2008، ص: 26-27-28.

والمعرفة بمقومات التكنولوجيا ومستلزماته التنموية، ثم ثقافة التطرف والإرهاب بمعتقداتها الأصولية وسلوكياتها التدميرية.

* احتضان المنتظم الدولي، من خلال عدد من الوثائق والتقارير التي أصدرها منذ 1972 إلى الآن، ودوره في خدمة التنمية المستدامة، ومطالبة كافة دوله الأعضاء بدعم هذا الدور وتفعيله على أرض الواقع من خلال إشراك الجمعيات المدنية في تصميم الأنشطة والبرامج وتنفيذها ونشر نتائجها وخاصة تلك التي لها علاقة مباشرة بتحسين جودة الحياة وحماية البيئة وتعزيز حقوق الإنسان وبناء مجتمع العدل والمساواة والرفاه الاجتماعي، ونقصد بالخصوص الوثائق والتقارير التالية:

- بروز حركة التربية البيئية بعد مؤتمر ستوكهولم حول البيئة (1972).

- وثيقة الأهداف الإنمائية للألفية الصادرة عام 2000 والتي تراهن على تحقيق ثمانية أهداف للتنمية في حدود سنة 2015.

- عشرية الأمم المتحدة للتربية على حقوق الإنسان (1995-2004)

- التقرير العربي حول التنمية المستدامة، القاهرة (2001)

- عشرية الأمم المتحدة للنهوض بثقافة السلم واللاعنف تجاه أطفال العالم (2001-2010).

- إعلان عقد محو الأمية في حدود 2012.

- عقد التعليم من أجل التربية المستدامة (2005-2014).

* التحديات الداخلية التي تكشف عن مظاهر إخفاق السياسات العربية وفشلها ومن بينها المغرب في مجال تكوين العنصر البشري وتنمية قدراته ومهاراته على السلوك المدني تجاه نفسه وتجاه الآخر والطبيعة والبيئة، وهي مظاهر تعبر عنها وقائع كثيرة أهمها:

- استفحال الأمية والجهل

- اتساع رقعة الفقر

- تزايد معدل البطالة

- محدودية نسبة الالتحاق بالتعليم الأولي

- تواضع ومحدودية هامش الحريات والعدالة الاجتماعية والديمقراطية الحقيقية والحكامة الرشيدة.

فهذه الاعتبارات تؤكد على الطابع الاستعجالي والضروري لإشراك جمعيات المجتمع المدني في تحقيق التنمية البشرية، وذلك من خلال قيامه بعدة أنشطة اجتماعية واقتصادية وثقافية وتكنولوجية وسياسية وعلمية لإخراج المجتمع من أزmate الخانقة، ومشاكله المادية والمالية والبشرية والمعنوية المحبطة، عن طريق رسم خطط إصلاحية وتغييرية جادة حاضرا ومستقبلا لتحقيق التنمية البشرية، وتطوير القدرات البشرية الذاتية لخدمة الآخر عن طريق الدفاع عن حقوقه المدنية والسياسية، والحفاظ على البيئة والقضاء على

ظاهرة التلوث والانحباس الحراري ومحاربة الأمراض المتفشية كالسيدا وانفلونزا الطيور، والوقوف في وجه الإرهاب وتوعية الناس بأخطار التطرف وضرورة تبني خطاب التسامح والتعايش والأخوة، والعمل على الحد من كل أنواع الأميات المتفشية داخل الوسط الاجتماعي، وتوفير رعاية صحية جيدة ومناسبة، وبناء المؤسسات التربوية لتربية المرأة وتعليمها، وتشديد مراكز لحماية الطفولة ورعاية الشباب، والسهر على خلق جمعيات اجتماعية تتكفل بمساعدة الفقراء والمعوزين، وتكوين أندية رياضية وثقافية وأدبية وفنية لتنشيط الفضاء الثقافي داخل الوسط الاجتماعي، وتوعية المواطنين عبر الصحف والأحزاب السياسية المستقلة، والتنسيق مع الحكومة لإنجاز المشاريع الضخمة التي تحتاج إلى إمكانيات مالية ضخمة وموارد هامة لتأهيل الوسط المجتمعي ليتبوأ مكانته اللائقة.

وعليه فالمجتمع المدني أساس التنمية البشرية، ولا يمكن تصور أية تنمية حقيقية وشاملة بدون مشاركة المجتمع المدني الذي يساهم بكل طاقاته التطوعية في تشغيل الإنسان، من أجل خدمة الإنسان نفسه ماديا وعقليا ووجدانيا وحركيا.

لقد أصبح معولا حاليا على جمعيات المجتمع المدني حاضرا ومستقبلا من أجل المساهمة في قيادة المسيرة التنموية، وذلك جنبا إلى جنب مع جهود الدولة وباقي القطاعات الخاصة الأخرى، خصوصا وأن جمعيات المجتمع المدني تحولت إلى قوة اجتماعية فاعلة ومنظمة تساهم في تفعيل التنمية الشاملة والمستدامة وفي العمل على تحقيق التنمية البشرية هذه القوة التي يؤكدونها حضورها الكمي الذي أصبح يقارب الأربعين ألف جمعية تغطي جل التراب الوطني، كما أنه يوظف أكثر من مليون منخرط ويلازم أكثر من ثلث ساكنة البلاد سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة⁽¹⁾. غير أن هذه الأهمية المتزايدة لجمعيات المجتمع المدني قد تعززت بفعل التصور الجديد للسياسات الحكومية التنموية، والتي أصبحت تستدعي حضور المجتمع المدني عموما والنسيج الجمعوي خصوصا كي يساهما باقتراحاتهما ومشاركتهما ومتابعتهما في العملية التنموية التي تتجسد في بعض البرامج والمبادرات التنموية الوطنية وخاصة بالمجتمع القروي وقد تتجلى على رأسها المبادرة الوطنية للتنمية البشرية باعتبارها النموذج الأكثر وضوحا في الوقت الحالي لاعتماد جمعيات المجتمع المدني كشريك وفاعل تنموي جديد من أجل تنزيل وتبنيته برامجها وآلياتها ومقاربتها، وعلى رأس هذه الأخيرة كآلية حكامةية⁽²⁾.

1- زهير لخيار، "المجتمع المدني والحكامة"، مجلة مسالك، العدد 8، 2008، ص: 21.

2- المرجع نفسه، ص: 21.

5- خاتمة:

نخلص إذن إلى أن جمعيات المجتمع المدني تعبير عن مجتمع حي ومتحرك، فكلما تنامت الجمعيات تبين أن المجتمع ينمو، وهي أيضا تعبير عن حاجيات المجتمع وأهم تحدياته "الديمقراطية، الفقر، حقوق الإنسان.." (1).

إن الجمعيات تشكل مقياسا للدمقرطة والتنمية البشرية في مجتمع معين، فكلما توفر المجتمع على مؤسسات مدنية قادرة على التحرك والمبادرة، كلما دل ذلك على مستوى التنمية البشرية وعلى قدرة البشر على الفعل، وأكثر من ذلك فإن هذه الجمعيات تعبير عن الرأسمال الاجتماعي والإنساني الذي يعتبر عند الكثير من الباحثين والمفكرين أخطر من الرأسمال المادي.

إن الجمعيات فضاء لتكوين المواطنة وتأسيسها فهي قوى ضاغطة تشكل محورا أساسيا من محاور التأثير في القرار، وفي استصداره وصنعه وتصريفه.

إن زمن العولمة وتزايد انحسار دور الدولة أدى إلى بروز فاعلين جدد، وعلى رأسهم الفاعل الجمعي، بالإضافة إلى الفاعل الاقتصادي، وأصبح لهؤلاء دور المساهمة في تديير التّمايزات والاختلافات والمصالح والملاحظ أن العمل الجمعيّ في المغرب انتعش وارتفعت وتيرته في ظل الانتقال الديمقراطي، وأصبحت للمؤسسات غير الحكومية مهام جديدة مرتبطة بالتنمية والتحديث، وهو أمر يدفع في إطار منطق العصر المبني على الثقافة التشاركية، إلى تثمين دور هذه الجمعيات" (2).



1- مصطفى محسن، "العمل الجمعي والتنمية البشرية"، مجلة الشعلة للتربية والثقافة، عدد مزدوج 9-10، ماي 2005، ص: 41.

2- المرجع نفسه، ص: 42.

المراجع:

- 1- أحرشاو (الغالي)، "المجتمع المدني العربي ورهانات التنمية المستدامة"، مجلة علوم التربية، العدد 36، فبراير 2008
- 2- برنوصي (عمر)، "مفهوم المجتمع المدني بين الفلسفة السياسية الغربية والسوسيولوجيا المعاصرة: محاولة في التركيب" مجلة فكر ونقد، العدد 37، 2001.
- 3- بلقزيز (عبد الإله)، في الديمقراطية والمجتمع المدني، إفريقيا الشرق، بيروت، 2003.
- 4- جرموني (رشيد): "المجتمع المدني بين السياق الكوني والتجربة المغربية"، مجلة فكر ونقد، عدد 97، أبريل 2008.
- 5- الجنحاني (الحبيب)، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، منشورات الزمن، العدد 49، 2006.
- 6- حمودي (عبد الله)، المجتمع المدني في المغرب العربي، تجارب، نظريات وأوهام"، ضمن الكتاب الجماعي وعي المجتمع بذاته، عن المجتمع المدني في المغرب العربي، (إشراف عبد الله حمودي)، مجموعة أعمال ندوة معهد الدراسات عبر الإقليمية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا وآسيا الوسطى بجامعة برنستون بالولايات المتحدة، أبريل 1996 منشورات دار توبقال والدار البيضاء.
- 7- الخشت (محمد عثمان)، المجتمع المدني عند هيجل، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، القاهرة، مصر.
- 8- زايد (أحمد)، "المجتمع المدني" المجال والفاعلية"، مجلة سطور، العدد 2، فبراير 1998.
- 9- زين الدين (محمد)، "المجتمع المدني بالمغرب: أية علاقة؟" المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية عدد 65، نونبر- دجنبر 2005.
- 10- سلام (محمد شكري)، "المجتمع المدني بين الواقع والإيديولوجيا"، عالم الفكر، العدد الرابع المجلد 36، أبريل – يونيو 2008.
- 11- شكر (عبد الغفار)، المجتمع الأهلي ودوره في بناء الديموقراطية، دار الفكر المعاصر، بيروت، 2003.
- 12- الشعباني (علي)، "المؤسسات الاجتماعية وأشكال التأطير الاجتماعي"، منشورات جمعية الشعلة للتربية والثقافة، دار النشر المغربية، 2006.
- 13- عابد الجابري (محمد)، المجتمع المدني إضاءات وشهادات، مجلة مواقف، العدد 39، ط1، ماي، 2005.
- 14- عابد الجابري (محمد)، المجتمع المدني: بين المعنى والمفهوم "سلسلة مواقف، العدد 39 ماي 2005.
- 15- عبد الجليل الصلاحي (فؤاد)، "المنظور السوسيولوجي في تحديد مفهوم المجتمع المدني"، مجلة الفكر العربي المعاصر، العدد 140-141، 2007.

- 16- عدلي (هويدا)، "دور منظمات المجتمع المدني في صنع سياسة للرفاهية الاجتماعية في الوطن العربي: حالة للمنظمات غير الحكومية"، ضمن الكتاب الجماعي: دولة الرفاهية الاجتماعي (إشراف السيد أحمد النجار وآخرون)، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية، بيروت، 2006.
- 17- العلمي (عبد القادر)، في الثقافة السياسية الجديدة، منشورات الزمن، العدد 47، 2005.
- 18- الغيلاني محمد، "محنة المجتمع المدني، مفارقات الوظيفة ورهانات الاستقلالية"، دفا تر وجهة نظر، العدد 6، 2005.
- 19- قرنفل (حسن)، المجتمع المدني والنخبة السياسية إقصاء أم تكامل، مطابع إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 1997.
- 20- الكنز (علي)، "المجتمع المدني في البلدان المغاربية، بعض التساؤلات" ضمن الكتاب الجماعي وعي المجتمع بذاته، عن المجتمع المدني في المغرب العربي، "إشراف عبد الله حمودي)، مجموعة أعمال ندوة معهد الدراسات عبر الإقليمية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا وآسيا الوسطى بجامعة برنستون بالولايات المتحدة، أبريل 1996 منشورات دار توبقال والدار البيضاء.
- 21- لخيار (زهير)، "المجتمع المدني والحكومة"، مجلة مسالك، العدد 8، 2008.
- 22- محسن (مصطفى)، "العمل الجمعي والتنمية البشرية"، مجلة الشعلة للتربية والثقافة، عدد مزدوج 10-9، ماي 2005.
- 23--Abdallahsaaf; "l'hypothèse de la société civile au Maroc", in: la société civile a Maroc, (collectif); SMER, Rabat, 1992.